Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(11); December 2019

Artical History

Received/ Geliş 28.11.2019 | Accepted/ Kabul 19.12.2019 | Available Online/yayınlanma 30.12.2019.

THE PRIVATE SECTOR AND ITS ROLE IN ENSURING THE WAYS OF ECONOMIC DIVERSIFICATION IN IRAQ

القــطاع الخـاص ودوره في ضمان سبل التنويع الاقتصادي في العـراق

أ. م. د. أسماء جاسم مُحَمَّد

كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد

Asst. Prof. Asma Jassim Mohammed Ph.D
Baghdad University

الملخص

ينطوي التنويع الاقتصادي على اهمية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مؤَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد, وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها الية اساسية للاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتاتية من ذلك , هذا وان سياسات الاصلاح التي تمخضت عن هذا الاندماج تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما والتي ياتي قدر كبير منها من اداء مؤسسات القطاع العام, والدعوة الى اعطاء دور للقطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية .

ووفق ذلك, فالعراق مطالب في الوقت الحاضر بالعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل, من خلال زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني, وقد يتحقق ذلك عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد ان اثبتت التجارب قدرتها وكفاءتها ولما لهذه المنشآت من مردود ايجابي على المتغيرات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي, الادخار, الاستثمار, الاستهلاك والصادرات, بالاضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة السوق .

الكلمات المفتاحية: الموازن الاتحادية, الأهداف الانمائية, التنويع الاقتصادي.

Abstract

Economic diversification implies the importance of diversifying the structure of production and creating new income-generating sectors so that total dependence on the sector's main income is reduced to the economy. Many economies have adopted privatization as a key mechanism for integration into the international economy and to take advantage of opportunities. The reform that resulted from this merger aims to overcome the imbalances in economic activity in general, which is a large part of the performance of public sector institutions, and call for giving the role of the private sector as a main axis to activate economic activity and play a role P Al in the process of economic development. Accordingly, Iraq is currently required to work to decouple the growth of GDP with oil exports and reduce dependence on one source of income, by increasing the role of the private sector and expanding its contribution to the national economy. This may be achieved through supporting small and medium enterprises after the tests proved their ability Efficiency and the positive impact of these enterprises on the economic variables of GDP, saving, investment, consumption and exports, in addition to their contribution to creating new jobs and expanding the market base.

المقدمة:

ينطوي التنويع الاقتصادي على اهمية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد, وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها الية اساسية للاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتاتية من ذلك , هذا وان سياسات الاصلاح التي تمخضت عن هذا الاندماج تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما والتي ياتي قدر كبير منها من اداء مؤسسات القطاع العام, والدعوة الى اعطاء دور للقطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية .

ووفق ذلك, فالعراق مطالب في الوقت الحاضر بالعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل, من خلال زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني, وقد يتحقق ذلك عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد ان اثبتت التجارب قدرتها وكفاءتها ولما لهذه المنشآت من مردود ايجابي على المتغيرات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي, الادخار, الاستثمار, الاستهلاك والصادرات, بالاضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة السوق .

مشكلة البحث :

تتجسد المشكلة في ان العراق يعاني من مشكلة التركيبة الريعية, كونه من الدول النفطية التي تعتمد على النفط بشكل اساسي في بناء اقتصاداتها ومصادر دخلها بنسبة تجاوزت 90%, مما جعل اقتصاده عرضة للازمات الاقتصادية وتراجع ايراداته غير النفطية وبالتالي غياب التنمية .

أهمية البحث :

تاتي اهمية البحث في دراسة موضوع التنوع الاقتصادي كضرورة لامتصاص اثر المشاكل الاقتصادية التي أثّرت سلباً على مجمل الاقتصاد بشكل عام, ومن ناحية اخرى توضيح الترابط الجوهري بين التنوع الاقتصادي ودور القطاع الخاص في توسيع قاعدة السوق وتنويع ايرادات الدولة من جهة اخرى .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني مطلب ضروري لتعزيز عملية التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي لان المشكلة تحتاج الى التحليل لبعض البيانات ذات الاهمية في الوصف والاستنتاج .

هيكلية البحث :

لاثبات الفرضية , جاء البحث بثلاث محاور , المحور الاول تطرق الى مفهوم التنويع الاقتصادي, والمحور الثاني تناول موضوع التخصصية ومبررات التنويع الاقتصادي في العراق, اما المحور الثالث فقد تناول واقع القطاع الخاص في العراق واهم التحديات وفرص المستقبل .

المحور الاول : مفهوم التنويع الاقتصادي واهم مبرراته

أولاً : مفهوم التنويع الاقتصادي

عرف التنويع الاقتصادي بانه يمثل استغلال العوائد النفطية لخلق قاعدة تضمن ديمومة الاقتصاد في مرحلة ما بعد النفط من خلال اقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات المختلفة (كارل، 2007، ص131) ، وعرف بأنه عملية تهدف الى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد , اذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل (الشبيبي، 2007، ص45).

وهناك من يرى بانه ينبغي على واضعي السياسة الاقتصادية تركيز جهود التنويع الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية التي تتمتع فيها الدول بميزة تنافسية واضحة (سلمان، 2015، ص23)، فالدول الريعية مثلا التي تنحصر مواردها بالنفط او الغاز, عليها ان تعمل على تطوير الصناعات المرتبطة بتلك الموارد كالصناعات البتروكيماوية وصناعة الطاقة ، والدول الزراعية فان جهود التنويع الاقتصادي ينبغي ان تنصب على الاهتمام بالصناعات الغذائية فضلا عن الصناعات الاخرى كالمنسوجات والالبسة التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمواد اولية او سلع وسيطة ، والدول التي تتمتع بموارد سياحية جغرافية او دينية او اثرية فضرورة التنويع تفرض عليها اهمية تطوير البنى التحتية والخدمية التي تشجع السياحة والتجارة الحرة.

وقد يمثل التنويع الاقتصادي اكبر خطيئة اقتصادية من وجهة نظر البعض , وخاصة ان كان يراد به تقليل الاعتماد على الصناعة النفطية وإيجاد مصادر بديلة عن هذا المصدر الناضب, اذ ان هذه الخطيئة تمثل محاولة لقتل مصدر دخل البلد المؤكد والثابت على الرغم من تقلباته في المدى المنظور, فالتنظير الاقتصادي يقوم على استغلال ما لديك من ثروة طبيعية , وعمليا ليس لدينا القدرة على معرفة الميزات النسبية المستقبلية، ولكن أيضا هذه الميزات لن تتطور دون تعمق حقيقي في استغلال الموارد المادية وما لدينا من قدرات بشرية في هذا الشأن (الفواز، نت).

ومن هنا فأن التنويع الاقتصادي ينطوي على اهمية تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد, الى جانب الاهتمام بالمورد النفطي واستغلال الميزة التنافسية وبالتالي استغلال العوائد النفطية بشكل يساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قطاعات مختلفة إنتاجية ومالية وخدمية، لها القدرة على خلق مصادر متعددة للدخل وتمويل التنمية الاقتصادية للبلد, ومن ثم تحجيم الاحادية للدخل او بالاحرى تقليل الاعتماد عليها .

من ذلك يتبين ان مفهوم التنويع ينصرف الى استغلال الميزة النسبية, الى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية للبلد سواء كانت الانتاجية منها او الخدمية كالزراعة والصناعة والسياحة , وذلك بقصد خلق ناتج محلي اجمالي متنوع

ومتوازن من شأنه ان يكفل اشباع حاجات الأسواق المحلية من مختلف المنتجات, كما ويسهم في التخفيف من عجز الموازنة من خلال زيادة الصادرات والتقليل من الواردات, فضلا عن تخفيض التبعية المالية لمورد واحد وهيمنته على القطاعات الاقتصادية الاساسية الاخرى .

ثانياً : أهم مبررات التنويع الاقتصادي

أن اعتماد الدول الريعية على مورد طبيعي واحد ناضب يعد سلاح ذا حدين ، فهو من جهة يعود عليها بإيرادات كبيرة جداً ، إلا أن أسعاره معرضة للتذبذب والهزات مما يعرض اقتصادها للخطر من جهة اخرى ،

ولن يتوقف الامر عند ذلك , اذ قد تزداد مخاوفها من إصابة اقتصاداتها بالمرض الهولندي, ذلك المرض الذي عانت منه هولندا عام 1959 بعد زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي وتدفق العملات الاجنبية اليها ، الامر الذي انعكس في ارتفاع قيمة عملتها اتجاه العملات الاجنبية الاخرى مما اضر بمنتجاتها في السوق الخارجية بعد ارتفاع اسعارها , هذا وان تدفق العملات الاجنبية ادى الى زيادة معدلات الأجور ومن ثم ارتفاع كلفة انتاج السلع في قطاع الصناعات التصديرية مما ساهم مجدداً في انخفاض تنافسيتها في الخارج, ومن هنا اصبح التنوع الاقتصادي ضرورة لوجود عدد من المبررات الداعية اليه والتي تأتي في مقدمتها (سلمان، 2015، ص23-25):

1. تنبع أهمية التنويع الاقتصادي وخاصة في الاقتصادات النفطية, من مدى خطورة الاعتماد شبه الكامل على ايرادات القطاع النفطي ، والتي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بالسوق الخارجية ، مما يؤثر على الموقف المالي للبلد وكذلك على مسار التنمية الاقتصادية فيه ، كما ان هذا الاعتماد الناتج عن احادية الاقتصاد يزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي بسبب زيادة حجم الاستيرادات وزيادة اختلال الميزان التجاري للبلد وبشكل سلبي ، مما يعني انّ الاعتماد على الموارد النفطية وحدها لن يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة, لكنه سيخلُق ظروفاً اقتصادية واجتماعية غير ملائمة تؤدي الى تدهور اقتصاد البلد ومن ثم يجعل الاقتصاد الكلي سريع التأثر بالصدمات الخارجية .

2. يخلق الاقتصاد المتنوع نوع من التأمين على التشغيل لأن وجود العديد من الصناعات يؤدي الى خلق المزيد من فرص العمل وبالتالي تقليص البطالة , وكذلك يؤدي التنويع الى زيادة القيمة المضافة المحلية , والناتج المحلي الإجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة او تطوير المشاريع القائمة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات .

3. التنوع الاقتصادي في الدول النفطية ضروري للقضاء على ما يسمى بلعنة الموارد، اذ ان هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات وانخفاض مساهمة التصنيع فيها وانخفاض درجة تطور المنتوج ، وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها النفطية تقلبات

اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية ، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص او مختلط قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة .

ومن اهم المؤشرات التي تقيس مقدار التنوع الاقتصادي في الدول النفطية وبالتالي تحليل التطور الاقتصادي في هذه الدول (وشكه، 2015، ص15-16), يظهر مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية مع ثبات مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي, ومؤشر تنويع الصادرات التنويع في الواردات , وكذلك مؤشر نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية, والتنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت, ودرجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط, وتطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع , فضلا عن مؤشر الاسهام النسبي للقطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي .

وعلى هذا الاساس ينبغي على كل دولة ريعية احادية الجانب، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها باتباع سبل متعددة, كتشجيع القطاع الصناعي التحويلي او تشجيع القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاعات الاخرى, بشرط ان لا يكون الاعتماد منصبا على قطاع ما بعينه ، والغرض من ذلك يتجسد في تجنب المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاستفادة من بعض التجارب الدولية في هذا المجال, كما هو الحال بالنسبة لتجربة الامارات ، حيث استخدمت دولة الإمارات العوائد النفطية في استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية ، الأمر الذي ساهم في بناء اقتصاد غير نفطي متين مما ساعد على نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية في سنة 2012 بنسبة (3,3)% (وشكه، 2015، ص20), فضلا عن التجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

المحور الثاني : التخصصية ومبررات التنويع الاقتصادي في العراق

أولاً : التخصصية كالية لتحقيق التنويع الاقتصادي

هناك عدد من السياسات والمتطلبات الضرورية اللازمة لإصلاح الاقتصاد العراقي, التي يمكن ان تتبناها الدولة من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي , ويمكن تلخيص تلك السياسات وتوحيدها بعدد من الاليات منها ضرورة اعطاء دور للقطاعات الاقتصادية الاخرى وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد , مع تشخيص عوامل الضغط على الميزانية العامة ومعالجة الخلل فيها , الى جانب تنمية الموارد البشرية ورفع القدرات العلمية, وكذلك الاعتماد على الية التحول نحو القطاع الخاص , وان تبني هذه الاليات قد يساهم في التخفيف من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد, اذ لا بد من البحث عن افضل الصيغ الواقعية لوضع الاقتصاد في الطريق التنموي الملائم وتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

ومن هنا يمكن اعتماد التخصصية كالية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتجاوز المشكلات الاقتصادية, وكما هو معروف فالخصخصة تعرف بأنها انتقال او تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الى القطاع الخاص وبما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق سعيا لتحقيق الأهداف الاجتماعية, وتمثل الخصخصة في نفس الوقت جهداً واعياً من أجل تقليص عمل الجهاز الحكومي وتقليص حدود مسؤولية وظائف الدولة.

هذا وان تفوق القطاع الخاص على القطاع العام اصبح أمراً غير قابل للمناقشة، فهو يعاقب المنشآت غير الكفوءة بسبب انخفاض أدائها، مما يجبر مالكيها على الاهتمام بالطلب وضمان الجودة في المنتجات وبالتالي خلق توجه نحو تحقيق المنافسة بعيدا عن بيروقراطية القطاع العام والروتين الذي يعرف به .

وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها الية اساسية للتحول الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي محاولة منها للاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتاتية من ذلك , وعليه فان الية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطا وثيقا بعمليات الاصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات،اذ ان سياسات الاصلاح تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما والتي ياتي قدر كبير منها من اداء مؤسسات القطاع العام, والدعوة الى اهمية رفع مستوى الكفاءة في الاداء الاقتصادي بالاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية، واعطاء دور للقطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية .

وتشير تجارب بعض الدول الى دور الخصخصة كسياسة اقتصادية للإصلاح المالي , اذ يمكن أن تسهم الخصخصة في دور فاعل في زيادة الإيرادات المالية وفي تحقيق التوازن المالي، إذا توفرت شروط نجاحها، وتدلنا أرقام العائدات المالية من عمليات الخصخصة على أن العديد من الدول بدأت تجني ثمار الخصخصة في الفترة (1990 – 1996) ومثال ذلك البرازيل التي حققت (22,4) مليار دولار ، والأرجنتين (16,3) مليار دولار ، والمكسيك (24,9) مليار دولار، كنتيجة لعملية الخصخصة ، وكذلك الاقتصاديات الصغيرة مثل بيرو التي حققت مليار دولار ، والفلبين (3,7) مليارات وبولندا (3,8) مليارات دولار(أبو أحمد، 2004، نت).

ووفق ذلك, فالعراق مطالب في الوقت الحاضر بالعمل على فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل, من خلال زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني لينعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وفي الناتج المحلي , وقد يتحقق ذلك عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد ان اثبتت التجارب قدرتها وكفاءتها ولما لهذه المنشآت من مردود ايجابي على المتغيرات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي ،الادخار ،الاستثمار ،الاستهلاك والصادرات ، بالاضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة السوق .

ثانياً : مبررات التنويع الاقتصادي في العراق

يعد العراق من البلدان الغنية بالثروات, وقد كان لتزايد العوائد النفطية دور في زيادة الميزانية العراقية بعد احداث 2003 ووصلت الى ارقام خيالية سميت على اثرها بالميزانية الانفجارية, ولكن السؤال الذي يفرض نفسه, أين تذهب كل هذه الأموال والاقتصاد العراقي يعاني مشاكل وتحديات جمة وان أبناء العراق يفتقدون الى مقومات التنمية المستدامة , ويفتقدون الى ابسط الخدمات الصحية والتعليمية فضلا عن خدمات الماء والكهرباء , مما يعني ان العراق لم يستفد كثيرا من مواره , او بالاحرى لم يعمل على استغلال عوائده النفطية بالشكل الذي يلبي طموح واهداف التنمية المستدامة لافراد المجتمع .

فهناك مبررات كثيرة تفرض على واضعي السياسة الاقتصادية في العراق الاهتداء الى سياسة التنويع الاقتصادي وبالتالي ضمان النمو المستدام , ومن اهم تلك المبررات يمكن تأشير بعض ملامح الاقتصاد العراقي والتي يأتي في مقدمتها سمة الاحادية, اذ يغلب على الاقتصاد العراقي الطابع الريعي , وبالتالي اعتماده الكبير على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل ، مما يؤثر على الموقف المالي للبلد وكذلك على مسار التنمية الاقتصادية المنشودة, ناهيك عن مدى حجم المخاطر التي يتحملها الاقتصاد نتيجة الاعتماد شبه الكامل على ايرادات القطاع النفطي، والتي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها بالسوق الخارجية كما بينا ذلك سابقا في بداية البحث .

فلقد كان لارتفاع صادرات النفط العراقية وارتفاع أسعاره في السوق الدولية في سنة 2004 الأثر الواضح في استمرار ارتفاع نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة لتلك السنة إلى نحو (98,80)% كما هو واضح في جدول رقم (1) ، ولهذه النسبة دلالات على الاقتصاد العراقي تتلخص في مدى حجم الخطورة على الاقتصاد نتيجة الاعتماد بشكل مطلق على إيرادات النفط في تمويل الموازنات السنوية المعدة لتمويل الاقتصاد , الامر الذي يجعل عملية التنمية مرهونة بأسعار النفط وتذبذبها في السوق الدولية, وهو ما يشكل مؤثرا خارجيا ليس للعراق القدرة في التأثير عليه .

جدول (1) يبين نسبة مساهمة النفط في الميزانية العامة للدولة للسنوات (2004_2013)/ مليون دينار عراقي

السنوات	الايرادات النفطية (1)	الايرادات غير النفطية (2)	الايرادات العامة (3)	نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الميزانية العامة (%) (3) /(1)	نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في الميزانية العامة (%) (3)/(2)

1,20	98,80	32988850	395839	32593011	2004
2,44	97,55	40435740	987226	39448514	2005
4,45	95,55	49055545	2182344	46873201	2006
5,49	94,51	54964850	3015599	51949251	2007
5,39	94,61	80641041	4344014	76297027	2008
9,15	90,85	55243526	5053324	50190202	2009
9,38	90,61	70178223	6584055	63594168	2010
5,28	94,71	108807390	5725628	103061762	2011
7,09	92,91	119817223	849057	111326166	2012
6,89	93,11	119296663	8217673	111078990	2013

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات ألفنية ، سنة 2014, نقلا عن : حيدر شلب وشكه, ايرادات النفط في العراق وامكانات استخدامها في التنويع الاقتصادي, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد _ المستنصرية , 2015 , ص84 .

يلاحظ من خلال الجدول اعتماد ميزانية الدولة في العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويلها والتي تجاوزت نسبة (90)% من الايرادات العامة, في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية نسبة (9)% من الايرادات العامة , مما يؤشر ضعف مساهمة هذه الاخيرة في تمويل ميزانية الدولة .

ومن ناحية, يلاحظ ايضا استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية والانشطة التوزيعية والخدمية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط, مما يفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد في السوق المحلية بدلالة ارتفاع الاستيراد على العرض السلعي المحلي , ويفسر من ناحية ثانية استمرار تبوء القطاع النفطي مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الاجمالي , الامر الذي يزيد من حدة التشوهات في الهيكل الاقتصادي مع استمرار الاحادية للاقتصاد العراقي .

ولتأكيد ذلك , يلاحظ مدى هيمنة القطاع النفطي على المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وكما مبين في الجدول رقم (2) , الامر الذي عزز من سمة الاحادية على النشاط وخالقاً بذلك اختلالاً هيكلياً قلل كثيرا من درجة التنويع الاقتصادي ، وبالتالي سمح بتوليد عجز في العرض السلعي للمنتجات الصناعية والزراعية, مما زاد اخيرا من درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد , ومما يزيد الامر سوءً ان هذا القطاع ذو نسبة المساهمة العالية في

الناتج لا يساهم الا في تشغيل نسبة قليلة جدا من القوى العاملة لا تزيد عن (5%) وهو ما يزيد من درجة الاختلال القطاعي لهيكل الاقتصاد (سلمان، 2015، ص41).

جدول (2) يبين الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المساهمة في تكوين GDP في العراق لسنوات مختارة/(نسبة %)

السنة	الزراعة والصيد	قطاع النفط	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	النقل والاتصالات والخزن	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
1994	19,4	22,2	0,1	7,1	0,4	1,3	4,0	6,9	0,4	36,1	1,6
1997	15,6	47,8	0,1	6,4	0,5	1,5	5,5	3,2	0,4	3,2	15,3
1999	12,3	60,4	0,03	4,3	0,7	0,9	5,2	3,5	0,3	2,1	9,8
2002	13,4	54,5	0,05	4,2	2,6	1,2	5,8	4,5	0,4	2,4	10,3
2003	14,1	51,2	0,04	4,5	0,9	0,7	4,6	3,8	0,3	3,7	15,6
2004	10,8	47,3	0,1	2,3	1,7	1,0	4,6	5,5	0,6	13,4	12,7
2006	12,6	40,2	0,2	2,2	3,3	1,1	2,9	4,7	0,7	12,9	17,9
2007	10,4	41,6	0,2	2,3	3,2	1,5	2,4	5,3	0,8	13,4	18,9
2009	4,4	40,1	0,3	2,4	5	1,2	10,1	8,2	1,7	8,7	17,9
2010	5	42,8	0,2	2,3	3,5	1,1	11,2	8,6	1,9	7,6	15,9
2011	4,2	54,4	0,3	1,8	1,3	4,9	4,9	6,6	1,3	7,2	13,1

المصدر: مروة خضر سلمان, التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (wto). رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد_ جامعة بغداد , 2015, ص42 .

وتتضح درجة الانكشاف من هيمنة الانتاج النفطي وبقوة على الاقتصاد العراقي ، اذ بلغت نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية كمعدل للمدة (1990_2011) نحو (95)% ، وهذا مؤشر يدل على عدم تنوع الاقتصاد واعتماده الكبير على قطاع النفط وبالتالي فهو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه تام على الريع النفطي في تمويل نفقات الدولة ، الامر الذي يربط مجمل النشاط الاقتصادي وبتبعية عالية بالصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي (سلمان، 2015، ص76).

فبالرغم من الدور الذي لعبه القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي في بعض مراحله التنموية لاسيما في الانشطة الكيمياوية والبتروكيماوية وصناعة المواد الانشائية والصناعات النسيجية والغذائية , الا ان دوره حاليا اخذ بالتضاؤل كما مبين في الجدول السابق , الامر الذي يدعو الى اهمية المشاركة الايجابية لهذا القطاع في الاقتصاد كونه يمثل احد الانشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني .

وبالنسبة للقطاع الزراعي , يلاحظ ايضا ضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي , بالرغم من اهميته في دعم القضية الغذائية وتأمين متطلبات الامن الغذائي .

المحور الثالث : القطاع الخاص في العراق – الواقع والتحديات وفرص المستقبل

أولاً : واقع القطاع الخاص ودوره في العراق

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في الإقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تُشغله على مستوى المشروعات الصناعية ككل , إذ بلغ مجموع المشروعات الصغيرة نحو(43669) مشروعاً صناعياً في عام 2012 كما مبين في الجدول (3) حيث يشكل ما نسبته (95)% من إجمالي المشروعات الصناعية.

أما نسبة العاملين في الصناعات الصغيرة فقد شكل نحو (16)% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العراق إذ بلغ مجموع العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة نحو (146210) عاملاً عام 2012 وذلك رغم الدعم المحدود وغير الفعال لنمو وتطور هذا القطاع المهم سواء من خلال تذليل العقبات من امامه او مراقبة الجودة الإنتاجية او زيادة قدراته الإنتاجية او دعم قدرة هذه الصناعات على منافسة مثيلاتها الأجنبية , إذ أدى هذا الإهمال إلى تحجيم او إنحسار دورها في عملية التنمية والتطور, وإعتمادها على ما متاح من مستلزمات إنتاج محلية, وأدى هذا الواقع الى أن تتركز الصناعات الصغيرة في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والنسيجية والورق وبعض الصناعات المعدنية.

ويبدو التذبذب واضحا في اعداد المشروعات الصناعية الصغيرة خلال سنوات الدراسة المثبتة في الجدول , اذ يلاحظ وجود تراجع في عدد المشروعات خلال السنوات(2009_2010) وقد يعزى سبب ذلك الى ان القطاع الصناعي ابتلي بتركة ثقيلة من المشكلات الإقتصادية ويعاني معضلات اقتصادية قد تتلخص بمواجهة تحديات عديدة يأتي في مقدمتها الافتقار الى وجود سياسة اقتصادية لتنمية وتطور المشروعات الصناعية , ولعل زيادة اعدادها بعد عام 2010 هو الذي يبرر النسبة المعلنة التي رافقها بالضرورة زيادة في اعداد المشتغلين في القطاع الخاص الى نحو(146210) مشتغلا عام 2012 كما هو واضح في الجدول .

جدول رقم (3) يبين خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية الصغيرة للسنوات (2012_2005)

المؤشرات السنوات	2005	2006	2007	2009	2010	2011	2012
عدد المنشات الصغيرة	10088	11620	13406	10289	11131	47281	43669
معدل عدد العاملين	36379	46494	53679	27780	36898	145385	146210

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنوات مختارة 2010_ 2011_ 2012, ص(4_9_6) .

ويهيمن القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية في الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والسياحة وملكية المساكن والخدمات الشخصية والاجتماعية, ويأخذ قطاعي التجارة والتجزئة وقطاع التشييد والبناء الاهمية الكبرى في نشاط القطاع الخاص كما هو واضح في جدول (4).

جدول رقم (4) يبين توزيع الشركات الخاصة في العراق حسب القطاع في عام 2012

نوع القطاع	النسبة %
الزراعة	5,6
الصناعة التحويلية	8,6
التشييد والبناء	19,2
تجارة وتجزئة	54,6
خدمات اخرى	12

المصدر : جمهورية العراق , مجلس الوزراء , استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014_2030) , نيسان 2014 , ص44

وتختلف الأهمية النسبية لمساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاع الاقتصادي , ففي الزراعة وملكية المساكن والخدمات الشخصية وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى 100% ، بينما في الصناعات التحويلية كانت حصته27,9٪ و 39,7 ٪ في عامي 2009 و 2010 على الترتيب , وترجع هذه الزيادة الأخيرة إلى ازدياد عدد الشركات الصناعية في القطاع الخاص، سواء كانت كبيرة أم صغيرة ومتوسطة كما مبين في جدول (5).

جدول رقم (5) يبين اعداد المنشات الصناعية الخاصة للسنوات (2010_2009)

نوع المنشات بحسب الحجم	2009	2010
المنشات الكبيرة	412	420
المنشات المتوسطة	50	55
المنشات الصغيرة	10289	11126

المصدر : وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية (2013_2017) , بغداد كانون الثاني 2013 , ص6 .

للوقوف على دور القطاع الخاص في الاقتصاد , لا بد من معرفة ودراسة مساهمته في تكوين راس المال الثابت ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي ايجاد فرص للعمل داخل الاقتصاد العراقي .

ففيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين راس المال الثابت , فقد اشارة وزارة التخطيط الى ان مساهمة القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للاعوام (2009_2010) اتسمت بالاستقرار النسبي, حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (66,1)% عام 2009 انخفضت الى (65,4)%عام 2010 , في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي عن (33,0)% عام 2009 كما مبين في جدول (6) , الامر الذي يؤكد على الدور المتواضع للقطاع الخاص في ادارة فعاليات التنمية وبدلالة مساهمته في تكوين راس المال الثابت التي لم تتجاوز (1,5)% من اجمالي تكوين راس المال الثابت بالاسعار الجارية عام 2010, وفي هذا الاتجاه يلاحظ ان مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت اخذت اتجاهاً نحو الانخفاض منذ عام 2004 يتراوح بين (0,6)% و (1,5) % بمتوسط قدره (0,8)% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مؤشر على وجود بيئة غير مشجعة وغير تمكينية ومناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص, ومن ناحية اخرى بينت وزارة التخطيط ان الانخفاض في هذه النسب يجعل الاقتصاد يقف طويلا امام افتراضات الخطة المتعلقة بمسؤولية القطاع الخاص عن تمويل (46)% من اجمالي استثمارات الخطة (وزارة التخطيط ، 2013، ص5), وان الابتعاد عن هذا الهدف يفسره لنا استمرار وجود بيئة استثمارية ضعيفة وغير جاذبة لولوج القطاع الخاص الى الساحة الاستثمارية .

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في العراق في خلق فرص العمل , فقد تبين من خلال توزيع القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص انه خلال الفترة(2004_2008) وفر القطاع الخاص نحو (21,0)% و (33,3)% بمتوسط (23,7)% من فرص التشغيل بدوام كامل ونحو (14,0)% و (34,6)% بمتوسط (20,7)% من فرص التشغيل بدوام جزئي كما هو واضح في جدول (7) , وفي الفترة نفسها أصبح القطاع العام الملاذ الوحيد لقوة العمل واصبح صاحب العمل الرئيسي بعد ان وفر نحو(3,4) مليون وظيفة (باستثناء إقليم كردستان), ووفقاً لخطة التنمية الوطنية 2013_2017 فان توزيع المشتغلين باجر ودوام كامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص كان لصالح القطاع العام وبنسبة 96,1% , في حين لم تتجاوز النسبة في القطاع الخاص 48,4% , وتبدو الحالة معاكسة للمشتغلين بدوام مؤقت حيث ترتفع نسبتهم فـي القطاع الخاص عن القطاع العام كما هو واضح في الجدول , وقد امسى القطاع العام مصدرا لبعث الامان والاطمئنان والراحة والاستقرار حيث بلغت نسبة العمل المحمي فيه 97,1% في عام 2011 , وهذه الحقيقة تفسر لنا ارتفاع المشتغلات في القطاع العام بدوام كامل عن النسبة في القطاع الخاص , ويفهم ايضا من الجدول ان القطاع الخاص امسى ملاذا غير امن لعمل النساء والرجال معا في ظل غياب مظلة الضمـــــان.

جدول رقم (6) يبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت ومعدل التوظيف (1974_2012)/ بالاسعار الجارية

السنة	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال الثابت	معدل التوظيف	
			دوام كامل	دوام جزئي
1974	31,9	2,5	—	—
1980	19,2	4,7	—	—
1990	22,0	5,0	—	—
1995	34,6	0,4	—	—
2002	25,0	1,2	—	—
2003	25,3	———	—	—
2004	30,9	1,0	21,0	28,0
2005	32,8	0,8	24,0	34,6
2006	29,7	1,1	26,6	32,0
2007	30,9	0,7	23,4	16,0
2008	26,7	0,6	33,4	14,6
2009	33,0	0,6	25,0	22,0
2010	33,8	1,5	—	—
2011	30,3	0,9	—	—
2012	30,5	———	—	—

المصدر : جمهورية العراق , مجلس الوزراء , استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014_2030) , نيسان 2014 , ص46.

الاجتماعي , اذ يظهر ان نسبة المشتغلات بعمل غير محمي في القطاع الخاص بلغت 92,2% مقابل 97,9% للمشتغلات بعمل محمي في القطاع العام , الامر الذي يفرض الاهتمام ببلورة وتشريع قوانين للضمان الاجتماعي قادرة على حماية كل العاملين في القطاع الخاص , ليكون بذلك قطاعا مستقطبا للقوة العاملة ومولدا لبيئة اعمال جاذبة بما يرسي اسسا سليمة ومستدامة للتحول نحو اقتصاد السوق باقل الكلف.

جدول رقم (7) يبين نسب المشتغلين في القطاعين الخاص والعام لسنة 2011

المؤشرات	القطاع العام %	القطاع الخاص %
نسبة المشتغلين باجر ودوام كامل	96,1	48,4

نسبة المشتغلين بدوام مؤقت	0,3	33,3
نسبة المشتغلين بدوام جزئي	3,3	15,9
نسبة المشتغلات بدوام كامل	98	58,7
نسبة المشتغلات بعمل محمي	97,9	—
نسبة المشتغلات بعمل غير محمي	—	92,2

المصدر : وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية (2013_2017) , بغداد كانون الثاني 2013 , ص36 .

ان استقطاب واستقبال القطاع العام للعمالة جاء كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في العراق بعد عام 2003, والذي يمكن ملاحظته من خلال تضخم حجم الدولة وتضخم القطاع العام بالعاملين الذين غدت معدلاتهم تفوق احيانا النمو الاقتصادي , وهو أمر قد يجد تبريره في ان السياسة الاقتصادية للدولة عمدت إلى المحافظة على اتجاه تضخم أجهزتها لتحقيق بعض الاهداف لعل من أهمها توفير فرص العمل وامتصاص البطالة في الاقتصاد, فضلا عن ذلك فأن اجور القطاع العام وخاصة بعد عام 2003 تميزت بارتفاعها مع وجود الضمان المناسب لها والأمن نسبيا مقارنة بالقطاع الخاص المعروف عنه بأنه يتميز بكونهُ أقل دخلا واقل امانا , وقد يعود السبب في ذلك الى غياب القوانين والتشريعات اللازمة لتنظم عمل القطاع الخاص , وبالتالي تنظيم العمل بين العمال وأرباب العمل الذين يقومون في بعض الاوقات بطرد العاملين او بتسريحهم من العمل, فضلا عن الافتقار الى الحقوق التقاعدية والضمانات الاجتماعية الأمر الذي جعل ان يكون العمل في القطاع الخاص غير مضمونا, والذي يجعل الخريجين والباحثين عن فرص العمل يطلبون القطاع الحكومي للعمل والتوظف فيه , فضلا عن أن العمل في القطاع الخاص امسى في كثير من الأحيان غير ذي جدوى لقلة الأجور بشكل عام التي لا تتناسب مع أسعار السوق المحلية .

وهذا التباين في نسب توزيع قوة العمل مابين القطاعين العام والخاص رافقه في نفس الوقت تباين واضح المعالم في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية , حيث تركزت في القطاعات الخدمية غير الإنتاجية, وقد أثر ذلك في نوعية توزيعها بين القطاعات والتي في النهاية انعكست بأثر سلبي على واقع التنمية الوطنية , إذ نجد أن معدلات نمو العاملين للقطاع العام في النشاط الخدمي كالصحة والتعليم ارتفعت من (30%) عام 2006 إلى (70%) عام 2008 , أما القطاع الخاص فكانت نسبة التشغيل الأكبر في أنشطة الزراعة وتجارة الجملة والمفرد والنقل والاتصالات , لاعتمادها على الأيدي غير الماهرة التي بلغت نحو (12088) عاملا" من مجموع(14512) عاملا" عام 2008 (عبدالرضا، نت).

ومن ناحية اخرى , فأن عدم تجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج في قطاعي التعليم والصحة عن (15)% من اجمالي الناتج في هذين القطاعين للاعوام (2009_2010) لدليل على ان القطاع الخاص لا يتمتع بالمرونة الكافية واللازمة لتنويع انشطته , مما يعني ان سياسة الاستثمار للقطاع الخاص اتسمت بعدم التنوع

وبالتالي الثبات على انماطها التقليدية رغم مساعي الخطة لفتح مجالات للاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية (وزارة التخطيط ، 2013، ص6) .

وقد بقيت الزراعة لسنوات عدة مضت من القطاعات المستوعبة للعمالة ولفرص العمل في العراق , لكنها في الوقت الحاضر لا توفر سوى (20)% من فرص التشغيل , ومعظمها في القطاع الخاص , وعليه فقد أصبحت مشكلة التشغيل في العراق قضية ذات أولوية وطنية، تؤثر على البلاد بأسرها، لاسيما على الشباب الذين يعانون من البطالة , ووفقاً لتقديرات الستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة، كان نحو (250,000) شخصا يدخلون سوق العمل سنوياً خلال الفترة (2007_2011) ، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى (290,000) خلال الفترة (2012_2016) ويعود ذلك إلى حقيقة أن (64)% من السكان هم دون (24) عاماً وأن متوسط العمر هو (20) عاماً فقط وفي مثل هذه الوضع، لا يوجد بديل للعراق عن تنشيط وتطوير القطاع الخاص لمواكبة الطلب المتزايد على فرص التشغيل , ويزداد تعقيد هذا الوضع بالهجرة واسعة النطاق للاختصاصيين والعمال المهرة (مجلس الوزراء العراقي، 2014، ص46).

وفيما يتعلق بنشاط القطاع الخاص غير المنظّم في العراق , فيلاحظ ان هذا القطاع شهد توسعا كبيرا في الاقتصاد منذ عام 2003 , وكانت أكبر الزيادات في مجالات الخدمات الحضرية الصغيرة مع زيادات أقل في الزراعة ومختلف الصناعات الصغيرة , ويشير تقدير متحفظ إلى أن مساهمة الاقتصاد غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 بلغت نحو (65)% مقارنة مع (35)% في عام 2002 ويعمل نحو(68)% من القوى العاملة في النشاط غير المنظم ، على افتراض أن العديد من العمال المسجلين على أنهم عاطلون عن العمل يستخدمون الاقتصاد غير المنظم كاستراتيجية" تعايش" حتى تتاح لهم فرص عمل في القطاع المنظم , وخلص مسح منظمة العمل الدولية لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الذي أجري في عام 2012 إلى أن معظم الشركات الصغرى تعمل في القطاع غير المنظم (مجلس الوزراء العراقي، 2014، ص47).

ثانياً : التحديات التي تواجه القطاع الخاص في العراق

يواجه القطاع الخاص في العراق عدد من التحديات التي قد تعيقه عن ممارسة دوره في الاقتصاد , وبالتالي تجعله غير مؤهلا لقيادة عملية التنمية في العراق سواء في الوقت الحاضر او في المستقبل , ومن اهم هذه التحديات :

1. كونه لا يمتلك القدرات الفنية والإدارية الكافية والموارد المالية الضخمة اللازمة لتمويل التنمية في العراق , فعلى الرغم من وجود القوانين الداعمة لاشراك القطاع الخاص في تأهيل الشركات العامة كقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 , وتبني خطة سنوية للاعلان عن الشركات التي تروم الدولة تأهيلها , حيث تم انجاز (76) ملفا استثماريا حتى عام 2010 , والاعلان عن تأهيل (18) شركة صناعية عام 2011 , الا ان درجة الاقبال

عليها من قبل مستثمري القطاع الخاص كان ضعيفا وقد يعزى السبب الى قدم تلك الشركات (وزارة التخطيط ، 2013، ص6) .

2. التأخر في إجراء الإصلاحات التشريعية والهيكلية والفنية المتعلقة بخلق البيئة الاستثمارية الملائمة لعمل اقتصاد السوق وجذب المستثمرين وبخاصة الذين هجروا العراق الى الخارج.

3. كون ان القطاع المالي والمصرفي مسيطر عليه من قبل الدولة وبالتالي عجزه عن تلبية متطلبات القطاع الخاص من رأس مال , ومن ثم عدم أداءه لدوره في تعبئة مدخرات المؤسسات والأفراد وتحويلها إلى استثمارات في القطاعات الإنتاجية للقطاع الخاص (البصري، نت).

4. هشاشة الوضع الامني تحد اخر والذي ادى بدوره الى توليد بيئة طاردة للمستثمر الخاص المحلي والاجنبي على السواء .

5. ضعف البنية التحتية للاقتصاد بما فيه البنية المالية التحتية والكهرباء الامر الذي اثر على نجاح القطاع الخاص في اداء دوره الاستثماري .

ثالثاً : الفرص وافاق المستقبل

ولتجاوز المشكلات التي يعانيها القطاع الخاص بادرت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 الى دعم القطاع الخاص وجعله يتبوأ دورا فاعلا في العملية التنموية واعادة الاعمار , من خلال تحديد دعائم ستراتيجية تنموية لثلاث سنوات تهتم من خلالها باعادة النشاط والحيوية للقطاع الخاص وجعله القطاع الفاعل في الاقتصاد والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية , وهذا التوجه جاء تنفيذا للمادة 25 من الدستور العراقي لعام 2005 والتي اكدت على تشجيع القطاع الخاص وتنميته.

فسعت إستراتيجيتا التنمية الوطنية (2005_2007) و(2007_2010) الى تنمية القطاع الخاص واعطاءه دوره في النشاط الاقتصادي وجعل هذا الهدف أحد المقومات الأربعة الرئيسية التي تتقدم التوجهات الإستراتيجية العامة في إعادة الإعمار والتنمية للعراق , وتم تحديد عددا من المتطلبات لتحقيق هذا الهدف ، منها إصلاح القوانين والأنظمة وخصخصة الشركات العامة وكذلك إعادة هيكلة المصارف التجارية العامة مع توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن إعادة تأهيل البنية التحتية .

ورغم كل ما عرض ضمن الاستراتيجيات المذكورة من رؤى واهداف الا ان الواقع يشير الى عدم تحقق اي من هذه الاهداف , وقد تعزى الاسباب الى الظرف الامني والسياسي المقوض للتنمية والاستثمار, الى جانب عن عدم معرفة القطاع الخاص بماهية الدور المطلوب منه والواجب التزامه بسبب ضبابية السياسة الاقتصادية المتبناة , فضلا عن تارجح اتجاهات التنمية وعدم توصيف اسلوب ادارة الاقتصاد العراقي, لذا جاءت خطة التنمية (2010_2014) والتي بينت ملامح السياسة الاقتصادية التي سيتم تبنيها في العراق على مدى خمس سنوات

قادمة وماهي طبيعة الفعالية التنموية التي على القطاع الخاص ان يؤديها في تنفيذ أهداف الخطة وخاصة مساهمته في تمويل مشاريع الخطة والتي قدرت بنسبة مساهمة (46,2)% على مدى سنوات الخطة (وزارة التخطيط ، 2013، ص178) , وكان أحد أبرز الأهداف العامة لهذه الخطة هو تحقيق هدف تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي، سواء من حيث مقدار الإستثمار أو عدد فرص العمل بهدف تمويل التنمية، ذلك من خلال تكوين قطاع خاص تفاعلي وتشاركي وتنافسي يعزز من التنمية المستدامة , وإقامة بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمار الخاص , مع توسيع وتنويع الأنشطة التي يستثمر فيها القطاع الخاص.

وقدرت خطة التنمية الوطنية (2010_2014) أن يشكل الإستثمار الخاص نحو 46 ٪ من إجمالي الإستثمارات المتوقعة اي 100 ترليون دينار من إجمالي الإستثمارات المقدر ب 218 ترليون دينار.

وقد باشرت الدولة بمتابعة حال القطاع الخاص في العراق من خلال تقييمها لنشاطه في خطة التنمية الوطنية (2013_2017) , والتي تضمنت تحليلا وافيا لحالة القطاع الخاص وتقييما لما تحقق من أهداف خطة التنمية الوطنية (2010_2014) , ولحظت خطة التنمية الوطنية 2013_2017 أن دور القطاع الخاص في مجمل التنمية الإقتصادية لازال متواضعا وغير ستراتيجي بدليل الإنحراف الجسيم في مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الذي كان المخطط له 24,8 ترليون دينار عام 2011 في حين كان المتحقق فعليا 1,6 ترليون دينار، أي بنسبة إنحراف-(92)% (مجلس الوزراء العراقي، 2014، ص47).

وتشير مسوح عدة ودراسات مختلفة وعلى الرغم من صعوبة قياس الإمكانية الفعلية لتطوير القطاع الخاص، إلى وجود فرص ملموسة لتطوير هذا القطاع ومساهمته في النمو الاقتصادي والتشغيل وتشمل هذه الفرص، بشكل خاص:

1- الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد الطبيعية الضخمة غير المستغلة؛
2- طلب متزايد بإستمرار في الأسواق الداخلية على السلع والخدمات في عدة قطاعات.
3- صناعة النفط التي تشكل فرصة هائلة للقطاع الخاص لتقديم خدماته في مجالات الإستكشاف والتنقيب والاستخراج وكذلك في جانب النقل والتكرير والتسويق.
4- إمكانات وحاجات متزايدة للابتكار عبر تعزيز المنافسة في السوق المحلية، لاسيما عن طريق إصدار شهادات تصديق الجودة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدخال التقنيات الحديثة، وبصفة عامة، أنماط أعمال جديدة وشاملة.
5- دينامية عالية وواضحة في تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007 ، وهو مؤشر على إنتعاش إقتصادي ناشيء.
6- التوريدات العامة الهائلة من قبل الحكومة العراقية وشركات النفط العالمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الكبيرة.

وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق في تشرين الأول 2011 في شراكة مع الحكومة العراقية مبادرة تأسيس الشبكة المحلية للميثاق العالمي التي تهدف إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للقطاع الخاص بما يتماشى مع المعايير العالمية للأعمال المستدامة والشاملة , وقد انضم في البداية إلى الشبكة عدد قليل من الشركات العراقية الملتزمة بتطبيق المبادئ العشرة لميثاق الأمم المتحدة في عملياتها التجارية , وتضم الشبكة المحلية حتى الآن قرابة (90) منظمة من الشركات الخاصة ورابطات الأعمال والمنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء العراق، وهي متنوعة من حيث الحجم والقطاع.

وبدعم من البنك الدولي تم تأسيس مركز تطوير القطاع الخاص في عام 2011 كمنظمة غير حكومية، وهو يمثل شراكة بين المنظمات الممثلة للقطاع الخاص والساعية إلى تحديد العقبات الرئيسية أمام ممارسة أنشطة الأعمال في العراق والعمل مع الحكومة على إيجاد حلول لتجاوز هذه العقبات , مع تعزيز شمولية وتنافسية القطاع الخاص العراقي من خلال بناء الثقة والحوار بين القطاعين العام والخاص، والدعوة للإصلاح الاقتصادي والأنشطة الموجهة نحو السوق والمساهمة في تطوير الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي والريادة في الأعمال.

وعليه فان ضمان عملية التنويع الاقتصادي تتطلب تبني مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص كمطلب ضروريً في إعادة صياغة دور الدولة وذلك بقصد تخفيف الاعباء عن القطاع العام وبالتالي التقليل من الانفاق العام الذي تضطلع به , اذ ان هناك امكانية لتطبيق الخصخصة في العديد من المشاريع العامة الانتاجية وتحقيق الانتاج الايجابية منها في الاقتصاد العراقي , وما علينا إلا بالتحرك التدريجي المدروس لعملية الخصخصة حتى نتمكن من تحقيق اكبر قدر ممكن من الايجابيات وتقليل المساوئ إلى اقل حد ممكن .

الاستنتاجات :

اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث الاتي :

1. يتميز الاقتصاد العراقي بانخفاض درجة تنوعه , اذ تبين من خلال البحث مدى هيمنة القطاع النفطي على المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي , الامر الذي عزز من سمة الاحادية على النشاط وخالقاً بذلك اختلالاً هيكلياً قلل كثيرا من درجة التنويع الاقتصادي ، وبالتالي سمح بتوليد عجز في العرض السلعي للمنتجات الصناعية والزراعية, مما زاد اخيرا من درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد .

2. تبين من البحث انه يمكن اعتماد التخصصية كالية لتحقيق التنويع الاقتصادي الى جانب عدد من الاليات وتجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البلد, اذ تشير تجارب بعض الدول الى ان الخصخصة تسهم بدور فاعل في زيادة الإيرادات المالية وفي تحقيق التوازن المالي وخاصة إذا توفرت شروط نجاحها .

3. تبين من البحث ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي في العراق ما زالت قليلة, الامر الذي يؤكد على الدور المتواضع للقطاع الخاص في ادارة فعاليات التنمية وبدلالة مساهمته في تكوين راس المال الثابت , وهو مؤشر على وجود بيئة غير مشجعة وغير تمكينية ومناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص .

4. وتبين ايضا ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج في قطاعي التعليم والصحة ايضا ما زالت قليلة, مما يعني ان القطاع الخاص لا يتمتع بالمرونة الكافية واللازمة لتنويع انشطته , ويعني ايضا ان سياسة الاستثمار للقطاع الخاص اتسمت بعدم التنوع وبالتالي الثبات على انماطها التقليدية رغم المساعي الوطنية لفتح مجالات للاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية .

التوصيات :

1- إيجاد بدائل للإيرادات العامة من مصادر أخرى وبالتالي فك الارتباط بين الموازنة العامة للدولة وبين عوائد النفط من خلال تبني عدد من الإجراءات الواجب القيام بها.

2- ضرورة مشاركة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي من خلال إعادة تأهيل المشاريع العامة الصناعية والزراعية والخدمية , مع الدعوة لتشريك القطاع الخاص ليتبؤ مكانته في الاقتصاد .

3- اهمية حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها منطلقات وخبرات وموارد القطاع الخاص والإسهام في تعزيز نموه ودوره في ظل التحول لاقتصاد السوق ، إذ يعد المحرك الأساسي في تصحيح المسار التنموي وتنويع مصادر الدخل.

المصادر :

تيري لين كارل , مخاطر الدولة النفطية , د. ادوار موسى وآخرين , في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية , ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية, ط1, بغداد , 2007.

1- حيدر شلب وشكه , ايرادات النفط في العراق وامكانات استخدامه في التنويع الاقتصادي , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد _ المستنصرية , 2015.

2- خالد جميل البصري , واقع القطاع الخاص ومتطلباته في العراق , ملاحق جريدة المدى اليومية . نت.

3- رضا صاحب ابو حمد , الخصصخة وامكانية تطبيقها في العراق , 2004, نت .

4- سنان الشبيبي , ملامح السياسة النقدية في العراق , ابو ظبي , صندوق النقد العربي , 2007 .

5- فواز بن حمد الفواز , الخطيئة في التنويع الاقتصادي ,على موقع الاقتصادية .

6- مجلس الوزراء في جمهورية العراق , استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014_2030) , نيسان 2014.

7- مروة خضر سلمان, التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (wto). رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد_ جامعة بغداد , 2015.

8- نبيل جعفر عبد الرضا , واقع القطاع الخاص في العراق , الحوار المتمدن , نت

9- وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية (2013_2017) , بغداد كانون الثاني 2013 .